# الرؤية التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحوافز الجبائية المقدمة لها

# *Turkish vision for small and medium enterprises and tax incentives provided to them*

**د. عبد الحق بوقفة**
جامعة الوادي ، الجزائر
*bougoffa1@gmail.com*

**د. عبد الله مايو**
جامعة ورقلة ، الجزائر
*labpme@gmail.com*

**د. ناصر الدين ديلمي**
جامعة سطيف 1/ الجزائر
*nacerdil@yahoo.fr*

*Received: 30/01/2016* *Accepted: 25/02/2017* *Published: 03/09/2017*

ملخص:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول بشكل كبير وهذا ما تظهره الإحصائيات المنتشرة والمهتمة بها . وتركيا كباقي الدول تيقنت من هذا وحاولت وضع برامج خاصة بها لتطويرها ومساعدتها على الاستمرارية والنمو ومن بين هذه البرامج نجد منها المتعلق بالحوافز الجبائية وهي موضوع بحثنا هذا من خلال إلقاء نظرة في بعض التقارير والقوانين الصادرة في تركيا والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوعنا وقد وجدنا أن هناك العديد من التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخصوص والمؤسسات الاقتصادية عامة.
.

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تحفيزات جبائية، نظام ضريبي.

**Abstract:**

*SMEs contribute to the economies of the countries dramatically and this is what statistics shown by the widespread and interested in them. And Turkey, like other countries realized this and tried to develop their own programs to develop them and help them continuity and growth Among these programs we find them on the incentives of the tax is the subject of our research by taking a look at some of the reports and the laws passed in Turkey, which have a direct or indirect relationship to our subject and we have found that there are many tax incentives to small and medium enterprises in particular, And economic enterprises generally.*

**Key Words** : *Small and medium enterprises, Fiscal incentives, tax system*

تمهيد:

تعتبر تركيا من بين الدول التي حققت معدلات معتبرة في النمو في مختلف المجالات، ولعل ذلك راجع إلى نجاعة السياسات المنتهجة في هذه المجالات، وقد أولت أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مختلف المجالات، وفي ما يلي سيتم عرض رؤية تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وكذا مختلف أنواع التحفيز الجبائي المقدمة لها، وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي ما هي أهم التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا؟ وسنقوم بالإجابة على هذا السؤال اعتمادا على قراءة في بعض المراجع والوثائق الرسمية الصادرة عن الدولة التركية لأخذ نظرة دقيقة وشاملة عن الموضوع وقد قسمنا دراستنا هذه إلى قسمين الأول نتطرق فيه للمفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا فيما نخصص الثاني للحوافز الجبائية في القانون التركي.

أولا: رؤية تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يتم تصنيف المؤسسات في تركيا وفقا لمعايير معينة مثل عدد الموظفين ومجموع مبيعاتها السنوية وحصيلة الميزانية العامة، المعيار الأول والثاني، هي نفسها التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في تعريف هذه المؤسسات، وقد اعتمدت قواعد محددة في تركيا على تعريف والتأهيل وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا النظام فقد حدد ثلاث معايير ليتم تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد الموظفين الذين هم أقل من 250 موظف ومبيعاتها السنوية أو الميزانية العامة لا تتجاوز 25 مليون ليرة تركية.[1]

وفي ما يلي يتم تبيين مختلف معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بشيء من التفصيل من خلال الجدول الموالي:

**جدول رقم(01): تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| نوع المؤسسة | عدد العمال الأقصى | الحد الأقصى لرقم الأعمال بـ (م ليرة تركي ) | الحد الأقصى للموازنة بـ (م ليرة تركي ) |
|---|---|---|---|
| المصغرة | < 10 | ≤ 1 | ≤ 1 |
| الصغيرة | < 50 | ≤ 5 | ≤ 5 |
| المتوسطة | < 250 | ≤ 25 | ≤ 25 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات تقرير الحكومة التركية حول تنافسية الم ص م.**

من خلال الجدول المعتمد لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحكومة التركية يمكن اعتبار المؤسسة الصغرى وهي المؤسسات التي توظف أقل من عشرة موظفين ومليون ليرة تركي سواء في رقم الأعمال آو في الميزانية العامة والمؤسسات الصغيرة التي يعمل بها أقل من خمسين موظف، ومليون ليرة تركية لرقم الأعمال السنوي أو في الميزانية العامة والمؤسسات المتوسطة هي التي يعمل بها أقل من مائتين وخمسون موظفا وخمسة وعشرين مليون ليرة تركية لرقم الأعمال السنوي أو في الميزانية العامة.

وقد حددت اللوائح أيضا أن المؤسسة يمكن أن تشارك أي كيان في النشاط الاقتصادي، بغض النظر عن شكلها القانوني لهذه المؤسسات، مع الاحتفاظ بمعيار الاستقلالية أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في

رأسمالها على 25 % كحد أقصى، أو حق التصويت أكثر من ذلك، بحيث لا تعتبر المؤسسة باعتبارها مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

### 2.1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا:

تعد تركيا من بين البلدان الرائدة في العالم في المنتجات الزراعية؛ المنسوجات، صناعة السيارات والسفن ومواد البناء ،الالكترونيات المواد الاستهلاكية والأجهزة المنزلية، في السنوات الأخيرة، وتعتبر تركيا القطاع الخاص متنامي بشكل سريع وذلك وقد توفرت معلومات عن ذلك من أهمها:[2]

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99.9 % من جميع المؤسسات في تركيا؛

أنها توظف 69.2 % من حجم العمالة القادرين على العمل؛

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا نما 2.5 % في 2012.

وقد عنيت الحكومة التركية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في اقتصادها وذلك من خلال إتباع سياسات وبرامج مختلفة التي تعمل على مرافقة وتوجيه هذا النوع من المؤسسات ،كما يجب التأكيد على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما في الاقتصاد التركي بسبب عددها وبسبب الحصة الكبيرة من القوى العاملة التي تشغلها، والحكومة التركية نجدها ومنذ سنوات عديدة تطبق مجموعة متنوعة من البرامج لدعم هذا النوع من المؤسسات، وقد زاد الاهتمام منذ انضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في 1 جانفي 1996، مشاركتها في عدة مواثيق ومؤتمرات مع الاتحاد الأوروبي على غرار:[3]

مشاركة تركيا في المؤتمر OECD الأول على الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوزاري الذي عقد في بولونيا في جوان 2000؛

- اعتماد ميثاق بولونيا على سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي دليل على اهتمامها في عمل منظمة التعاون والتنمية؛

**الجدل رقم 02 : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي وعدد العمال بين 2014-2015**

| السنة | عدد العمال | النشاط الاقتصادي | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | استيراد | | | | تصدير | | |
| | | أخرى | تجاري | صناعي | المجموع | اخرى | صناعي | المجموع |
| | المجموع | 10.773 | 31639 | 24.173 | 66.585 | 7.177 | 28.150 | 62.987 |
| | 1-9 | 5.615 | 22.329 | 6.969 | 34.913 | 3.965 | 8.666 | 31.517 |
| | 10-49 | 2.820 | 7.448 | 9.332 | 19.600 | 2.101 | 11.995 | 21.268 |
| 2014 | 50-249 | 1.279 | 1.501 | 5.969 | 8.749 | 716 | 5.856 | 7.929 |
| | (1-249) | 9.714 | 31.278 | 22.270 | 63.262 | 6.782 | 26.517 | 60.714 |
| | 250+ | 787 | 287 | 1.876 | 2.950 | 375 | 1628 | 2.239 |
| | غير معروف | 272 | 74 | 27 | 373 | 20 | 5 | 34 |
| | المجموع | 11.172 | 32.532 | 24.857 | 68.561 | 7.061 | 28.985 | 64.752 |
| | 1-9 | 6.065 | 22.645 | 7.258 | 35.968 | 3.919 | 9.217 | 32.491 |
| | 10-49 | 2.845 | 7.711 | 9.561 | 20.117 | 2.085 | 12.177 | 21.558 |
| 2015 | 50-249 | 1.260 | 1.440 | 6.081 | 8.781 | 628 | 5.824 | 7.742 |
| | (1-249) | 10.170 | 31.796 | 22.900 | 64.866 | 6.632 | 27.218 | 61.791 |
| | 250+ | 762 | 291 | 1.826 | 2.879 | 325 | 1.639 | 2.196 |
| | غير معروف | 240 | 445 | 131 | 816 | 104 | 128 | 765 |

**Source : TurkStat, Small and Medium Size Enterprises, 2016**

- صدقت تركيا الميثاق الأوروبي للمؤسسات الصغيرة في أبريل 2002؛
- المشاركة في البرنامج المتعدد السنوي للمؤسسات وريادة الأعمال MAP ماي 2001.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤدي دورا هاما جدا في الاقتصاد التركي بسبب حصتها الكبيرة في العدد الإجمالي للمؤسسات ومجموع العمالة ( أنظر الجدول رقم 02) ومساهمتها في التجارة ( أنظر الجدول رقم 03)

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة في مختلف قطاعات النشاط سواء الصناعي أو التجاري هي أكبر بكثير من أعداد المؤسسات التي تشغل عدد عمال أكبر من 250 عامل والتي تعتبر بنظر القانون التركي مؤسسات كبيرة، وبالتالي يمكن ان نستنتج أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اكبر بكثير من المؤسسات الأخرى ومعظم المؤسسات المكونة للقطاع الاقتصادي هي مؤسسات مصغرة، وصغيرة.
ويمكن من خلال الجدول الموالي تبيين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في التجارة بحسب مختلف القطاعات الهامة والمتعلقة أساسا بالصناعة والتجارة.

## الجدول رقم(03) : المساهمة في التجارة حسب القطاع الاقتصادي وعدد العمال بين 2014-2015

| القيمة: بألف ليرة تركية | | النشاط الاقتصادي | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | استيراد | | | | تصدير | | | |
| السنة | عدد العمال | أخرى | تجاري | صناعي | المجموع | اخرى | تجاري | صناعي | المجموع |
| 2014 | المجموع | 70 855 385 | 185 462 482 | 271 639 571 | 527 957 438 | 16 066 376 | 132 302 996 | 195 376 859 | 343 746 231 |
| | 1-9 | 2 464 732 | 24 848 381 | 5 523 344 | 32 836 458 | 3 037 075 | 48 019 770 | 8 579 975 | 59 636 819 |
| | 10-49 | 4 995 302 | 45 560 838 | 18 939 392 | 69 495 532 | 3 736 487 | 47 767 243 | 19 711 214 | 71 214 944 |
| | 50-249 | 6 886 472 | 48 308 449 | 42 008 210 | 97 203 132 | 1 639 536 | 21 899 608 | 39 650 639 | 63 189 783 |
| | (1-249) | 14 346 507 | 118 717 669 | 66 470 947 | 199 535 122 | 8 413 098 | 117 686 621 | 67 941 828 | 194 041 547 |
| | 250+ | 56 359 509 | 66 731 905 | 205 165 223 | 328 256 638 | 7 625 227 | 14 613 636 | 127 412 803 | 149 651 666 |
| | غير معروف | 149 369 | 12 908 | 3 401 | 165 679 | 28 051 | 2 740 | 22 227 | 53 018 |
| 2015 | المجموع | 69 028 243 | 199 689 594 | 293 478 453 | 562 196 290 | 24 679 241 | 148 037 389 | 218 704 421 | 391 421 051 |
| | 1-9 | 2 927 379 | 26 451 000 | 6 304 612 | 35 682 991 | 4 374 346 | 55 178 831 | 9 603 450 | 69 156 627 |
| | 10-49 | 5 171 490 | 51 281 036 | 17 035 722 | 73 488 248 | 4 675 221 | 52 823 143 | 21 948 770 | 79 447 135 |
| | 50-249 | 7 458 649 | 48 454 925 | 46 670 119 | 102 583 693 | 1 226 400 | 19 757 346 | 46 001 134 | 66 984 880 |
| | (1-249) | 15 557 518 | 126 186 961 | 70 010 453 | 211 754 932 | 10 275 967 | 127 759 321 | 77 553 354 | 215 588 642 |
| | 250+ | 53 382 275 | 73 248 630 | 223 386 558 | 350 017 463 | 14 357 248 | 19 764 453 | 141 084 569 | 175 206 270 |
| | غير معروف | 88 449 | 254 003 | 81 442 | 423 894 | 46 025 | 513 615 | 66 498 | 626 138 |

**Source : TurkStat, Small and Medium Size Enterprises, 2016**

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا وجود تطور محسوس لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة، حيث ارتفعت قيمة مساهمتها من 527.957.438 ألف ليرة سنة 2014 إلى 562.196.290 الف ليرة خلال سنة 2015، أي بنسبة نمو قدرت بـ 06.48 % بالنسبة للاستيراد، ونفس الشيء بالنسبة للتصدير فقد ارتفعت من 343.746.231 ألف ليرة سنة 2014 الى 391.421.051 ألف ليرة سنة 2015 بالنسبة تطور بنسبة كبيرة مقدرة ب 13.86 % تقريبا.

### ثانيا : الحوافز الجبائية في تركيا

تقدم الحكومة التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التشجيعات المختلفة والمرافقة والتسهيلات في التمويل، تقدم لها مجموعة حوافز جبائية وذلك انطلاقا من نظامها الضريبي، وفي ما يلي نظرة على النظام الضريبي التركي ومن ثم عرض مختلف الحوافز الجبائية:

**1.2. النظام الضريبي التركي:** The Turkish tax regime is an important part of the economy and can be divided into three main categories: يعتبر النظام الضريبي التركي جزء مهم من الاقتصاد التركي القائم، ويمكن تقسيمه إلى ثلاث فئات رئيسية وهي:[4]

- ضرائب الدخل، مثل ضريبة الدخل الفردي وضريبة دخل الشركات؛

Income Taxes, such as Individual Income Tax and Corporate Income Tax

- الضرائب على الإنفاق، مثل ضريبة القيمة المضافة أو الأعمال المصرفية والتأمين Transaction Tax or أو ضريبة الدمغة؛
- الضرائب على الثروة مثل ضريبة الأملاك.
- وقد رصدت الدولة التركية الحوافز منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين ففي سنة 1954 أصدرت قانون الاستثمار تحت رقم 6224، هذا القانون الذي عدل سنة 1995 ثم في سنة 1998، وفي عام 2000 صدر القانون رقم 4875 الذي منح تسهيلات اكثر لاسيما المتعلقة بحرية المستثمر في تحويل الأرباح ورأس المال نحو الخارج، إلى جانب ذلك تم التركيز على مجال البحث والتطوير ومزيد من التكنولوجيا وكذا تشجيع سوق المال.[5]

إن برنامج حوافز الاستثمارات الجديد الذي تم تصميمه خصيصًا لتشجيع الاستثمارات مع احتمالية تقليل الاعتماد على استيراد السلع الوسيطة الحيوية بالنسبة للقطاعات الإستراتيجية بالبلاد، ومن بين الأهداف الأولية لبرنامج حوافز الاستثمار الجديد:

تقليل العجز في الحسابات الجارية وزيادة دعم الاستثمار بالمناطق الأقل تقدمًا؛

ورفع مستوى وسائل الدعم وتشجيع الأنشطة التجميعية؛

ودعم الاستثمارات التي تساعد على نقل التكنولوجيا.

**2.2. الحوافز الجبائية المقدمة:**

إمعانًا في تسريع قرارات الاستثمار، يقدم نظام الحوافز الجديد مزيدًا من الدعم المتميز للاستثمارات التي يُشرع فيها قبل نهاية عام 2013، ويكفي لاعتبار الاستثمار قد بدأ إنفاق 10 بالمائة على الأقل من قيمته، وقد اشتمل نظام الحوافز الاستثمارية الجديد الساري المفعول منذ الأول من يناير عام 2012 على أربعة برامج مختلفة يمكن للمستثمرين المحليين والأجانب الوصول إليها على السواء حيث تم تقسيم وتحديد للمناطق المختلفة الموجودة في تركيا بكاملها إلى ستة مناطق من الممكن الاستفادة من التحفيز وذلك بحسب الأهمية الاقتصادية للمنطقة وكذا أولوية التنمية بتلك المنطقة:برنامج الحوافز للاستثمار العام، برنامج الحوافز للاستثمار الإقليمي، برنامج الحوافز للاستثمار واسع النطاق، برنامج الحوافز للاستثمار الاستراتيجي وفي ما يلي مختلف الحوافز المقدمة في هذه البرامج المختلفة:[6]

أ. **برنامج الحوافز للاستثمار العام:** بغض النظر عن الإقليم الذي تجرى به أعمال الاستثمار فجميع المشروعات التي تلبي احتياجات شروط القدرة المحددة والحد الأدنى الثابت للاستثمارات تلقى الدعم في إطار مشروع حوافز الاستثمار العام. بعض أنواع الاستثمار يتم استثناؤها من نظام حوافز الاستثمار ولن تستفيد من هذا المشروع، وكمية الحد الأدنى الثابت للاستثمار مليون ليرة تركي في المنطقتين رقم 1 و2 ونصف مليون ليرة تركي في المناطق رقم 3 و4 و5 و6.وتتمثل أهم الحوافز الجبائية في منطقة الاستثمار العام في ما يلي:[7]

- ✓ الإعفاء من الرسوم الجمركية: الإعفاء من الرسوم الجمركية خاص بالآلات والمعدات المستوردة للمشروعات الحاصلة على شهادة تحفيز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة: الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة خاص بالآلات والمعدات التي تم شراؤها من داخل تركيا أو المستوردة للمشروعات الحاصلة على شهادة تحفيز الاستثمار.

ب. **برنامج الحوافز للاستثمار الإقليمي:** القطاعات التي سيتم دعمها بكل منطقة تعتبر محددة وفقًا لإمكانيات المنطقة ومستواها الاقتصادي المحلي حيث تختلف كثافة الدعم بالاعتماد على مستوى التنمية بالمناطق، ويتم تحديد قدر الحد الأدنى الثابت للاستثمار لكل قطاع ومنطقة بصورة منفصلة حيث يعتبر أقل قدر مليون ليرة تركية جديدة بالمنطقتين رقم 1 و2 و500.000 ليرة تركية جديدة بالمناطق الباقية. وتتمثل أهم التحفيزات المقدمة ضمن هذا البرنامج في ما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وكذا الرسوم الجمركية بالنسبة للمنطقيتين 1،2؛
- تخفيض في معدل الضرائب بالنسبة للمناطق 3،4،5،6 وذلك بمعدلات مختلفة تتراوح بين 50 الى90 %؛
- إمكانية دعم في سعر الفائدة؛
- إمكانية الإعفاء من ضريبة الدخل المقتطعة من المنبع لمدة معتبرة مقدرة بـــ 10 أعوام؛
- دعم للأقساط الشبه الجبائية " التأمينات الاجتماعية" بالنسبة لحصة رب العمل وكذا بالنسبة لحصة العامل بنسب مختلفة تتراوح بين 10- 35 % وذلك لمدة تتراوح بين 3 الى 12 سنة.

ج. **برنامج الحوافز للاستثمار واسع النطاق:** أدوات مشروع حوافز الاستثمار الواسعة النطاق تدعم اثني عشر موضوعًا استثماريًا قادرًا على دعم قدرات تركيا في مجال التقنية والبحوث والتطوير وتحسين تنافسيتها، ومن بين أهم مجالات الاستثمار المستهدفة نذكر ما يلي: إنتاج المنتجات البترولية المكررة، إنتاج المنتجات الكيميائية، الموانئ وخدمات الموانئ، صناعة معدات السيارات الأصلية، خدمات خطوط أنابيب النقل، إنتاج قاطرات السكك الحديدية والترام و/أو عربات السكك الحديدية والترام.

ومن بين أهم الحوافز الجبائية التي تقدمها الدولة التركية في هذا البرنامج ما يلي:[8]

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وكذا الرسوم الجمركية بالنسبة لجميع المناطق؛
- تخفيض في معدل الضرائب بالنسبة لجميع المناطق وذلك بمعدلات مختلفة تتراوح بين 50 إلى 90 %؛
- إمكانية الإعفاء من ضريبة الدخل المقتطعة من المنبع لمدة معتبرة مقدرة بـــــ: 10 أعوام؛
- دعم للأقساط الشبه الجبائية " التأمينات الاجتماعية" بالنسبة لحصة رب العمل بنسب مختلفة تتراوح بين 10- 35 % وذلك لمدة تتراوح بين 3 إلى 12 سنة.

د. **برنامج الحوافز للاستثمار الاستراتيجي:** يعتبر هذا البرنامج من أهم برامج الحوافز الجبائية المقدمة لما توليه الدولة التركية من أهمية بالغة فهي تستهدف أنواع مهمة وإستراتيجية من أنواع الاستثمار وقد حددت الدولة التركية القطاعات الإستراتيجية التي يمكنها الاستفادة من هذا البرنامج بحيث تكون الاستثمارات تتطابق مع الفئات أدناه حتى تحصل على الدعم في إطار برنامج الحوافز للاستثمار الاستراتيجي:

- القدرات الإنتاجية المحلية للمُنتَج المزمع تصنيعه من خلال هذا الاستثمار يجب أن تكون أقل أهمية من المُنتَج؛
- ألا تقل قيمة الاستثمار عن 50 مليون ليرة تركية؛
- ألا تقل القيمة المضافة التي يخلقها الاستثمار عن 40% (هذا الشرط لا يسري على استثمارات تكرير النفط والبتروكيماويات)؛
- ألا تقل قيمة الواردات من المنتج المزمع تصنيعه بهذا الاستثمار عن 50 مليون دولار اعتبارًا من العام الماضي (باستثناء المنتجات التي لا تُنتَج محليًا).

ومن بين أهم الحوافز الجبائية التي تقدمها الدولة التركية في هذا البرنامج ما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وكذا الرسوم الجمركية بالنسبة لجميع المناطق؛
- تخفيض في معدل الضرائب بالنسبة لجميع المناطق وذلك بمعدل 90 %؛
- إمكانية الإعفاء من ضريبة الدخل المقتطعة من المنبع لمدة معتبرة مقدرة بـــــ: 10 أعوام؛
- دعم للأقساط الشبه الجبائية " التأمينات الاجتماعية" بالنسبة لحصة رب العمل بنسبة 15 % وذلك لمدة 10 أعوام للمنطقة 6 و7 أعوام للباقي المناطق، أما إعفاء حصة الموظف لمدة 10 سنوات؛
- دعم في سعر الفائدة في حالة الاقتراض بالعملة الأجنبية 5 % من قيمة الاستثمار بحد أقصى 50 مليون ليرة تركي؛
- استرداد الضريبة على القيمة المضافة لنفقات إنشاء الاستثمارات الإستراتيجية التي تزيد عن 500 مليون ليرة تركي؛
- تخصيص الأراضي التي من الممكن أن يقوم عليها الاستثمار وذلك حسب ما تراه وزارة المالية مناسب.

## الخلاصة :

بعدما تم القيام بعرض مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع ودراسة البيانات والمعلومات المتحصل عليها والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية والحوافز الجبائية المقدمة لها يمكننا إدراج النتائج التالية:

- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا هي نفسها المعتمدة في باقي الدول؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تركيا خاصة من حيث مساهمتها في التجارة؛
- من أهم وسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا الحوافز الجبائية؛
- تهدف التحفيزات الجبائية على العموم الى تقليل العجز في الحسابات الجارية وزيادة دعم الاستثمار بالمناطق الأقل تقدمًا ورفع مستوى وسائل الدعم وتشجيع الأنشطة التجميعية؛

- تهدف التحفيزات الجبائية على العموم إلى دعم الاستثمارات التي تساعد على نقل التكنولوجيا والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات بحيث توليها الدولة التركية اهمية بالغة على مختلف الانشطة الاخرى.
- هناك تحفيزات جبائية في تركيا خاصة بكل منطقة جغرافية وإمكانياتها حيث تقسم الاقليم الاقتصادي التركي الى خمس مناطق رئيسية التي يمنح فيها الحوافز الجبائية؛

هناك تحفيزات جبائية في تركيا حسب القطاع المراد تدعيمه في سياستها الاقتصادية العامة.

المراجع والإحالات:

[1] . Republic of Turkey, The Competitiveness of SMEs in Turkey, Country Report, KOSGEB, 28 oct 2012, p 3.

[2] . The University of WARWICK , Turkey-small and medium-sized enterprise (SMEs), Information about SME In turkey.

[3] . OECD, Small and Meduim-sized Enterprises in Turkey, OECD Publication, Paris, 2004, p 7.* OECD: Organisation for Economic Co-operation and Development.

[4] . موقع الحكومة التركية، النظام الضريبي التركي بشكل عام، [على الخط]، متاح على < http://www.gep.gov.tr >، تم الاطلاع 2016/08/14.

5. منى محمود ادلبي، سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا 2006، ص 177.

6. موقع الحكومة التركية، نظام حوافز الاستثمارات التركي، [على الخط]، متاح على، < http://www.invest.gov.tr > ، تم الاطلاع 2016/08/14.

[7]. موقع الحكومة التركية، < http://www.invest.gov.tr >، مرجع سابق.

8. موقع الحكومة التركية، < http://www.invest.gov.tr >، مرجع سابق.